

## نموذج محاسبي مقترح لدعم سياسة البيع الآجل

د/ سحر مصطفى محمد عبد الرازق  
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة - جامعة عين شمس

## نموذج محاسبي مقترح لدعم سياسة البيع الآجل

د/ سحر مصطفى محمد عبد الرازق  
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة - جامعة عين شمس

### ١- المقدمة :

شهد الفكر المحاسبي في الفترة الأخيرة تغيراً جوهرياً، تمثل في اتساع مجالات الخدمات التي تقدمها المحاسبة من خلال ما توفره من معلومات، حيث بدأ توفير المعلومات المحاسبية بشكل أساسي لمساعدة أصحاب المصالح لأغراض التنبؤ واتخاذ القرارات، بعدما كان الهدف هو خدمة أغراض المراقبة ومتابعة الأداء التي تميز بها الماضي، وأصبح هذا الهدف ثانوي نتيجة التغيرات المتلاحقة والعنيفة التي يشهدها الواقع العملي الآن، وضرورة التنبؤ بالمتغيرات المستقبلية المتوقعة لاتخاذ الإجراءات الملائمة تجاهها، وبالتالي تغير نوع المستخدم للمعلومات المحاسبية فبعدما كان يتم توجيه المعلومات التقليدية للمساهمين والدائنين، ظهر المستثمرين والمحللين الماليين كفات أخرى يجب الوفاء باحتياجاتهم من المعلومات بالإضافة إلى مديري الشركات والمسؤولين عن تسيير أعمالها. (Guadaño, 2006- Hannabuss, 2006- Robbani&Bhuyan, 2010- Noulas& Genimakis, 2014)<sup>(1)</sup>.

ومن ثم فرض على المحاسبين استخدام كل البيانات المالية وغير المالية لتوفير معلومات تساعد فبالعديد من الأعمال، مثل متابعة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الاستراتيجية وبناء التوقعات المستقبلية، وتعتبر القوائم والحسابات المالية المنشورة أحد وسائل الاتصال المحاسبية لتوفير المعلومات عن الشركات، فهي تخبر المساهمين كيف تمت إدارة رؤوس أموالهم كما تساعد المقرضين والمستثمرين والموردين للحكم على مصداقية الشركة في الحفاظ على الاتفاقيات والالتزامات وقدرتها على الوفاء بها.

(Allen, 1985- Kuzmina, 2010-Cole& et al, 2012- Hofmann& Lampe, 2013-Anonymous, 2013- Tauringana & Mangena, 2014- Glanville& Perry, 2015)<sup>(2)</sup>.

فالقوائم المالية تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات عن نتيجة نشاط الشركة ومركزها المالي والنقدي خلال فترة مالية سابقة، وتعتبر من أهم مخرجات النظام المحاسبي، فهي عرض منظم للبيانات والمعلومات المالية المقدمة لأصحاب المصالح من العاملين بالشركة والمتعاملين معها بمختلف فئاتهم وتخصصاتهم ومستوياتهم العلمية والعملية، والعلاقة بين القوائم المالية مبنية على أساس مبدأ الترابط والتكامل مع بعضها

البعض، فلا يمكن لأي قائمة من تلك القوائم وحدها أن تلبى جميع احتياجات مستخدمى القوائم والتقارير المالية، ولا تستطيع أن تعكس صورة واضحة عن جميع جوانب الأداء المالى والتشغلي للشركة بمفردها، ويحتاج المستخدم لجميع هذه القوائم لتشكيل صورة واضحة عن أداء الشركة بمختلف جوانبه، فكل قائمة تحتوى على معلومات تختلف عن الأخرى، ومن ثم لا يمكن لأي قائمة أن تخدم جميع الأغراض، أو أن توفر كافة المعلومات الضرورية لحاجات مستخدمى المعلومات.

إلأن التساؤل الذى يثار هنا هو هل تقتصر فائدة هذه القوائم فقط على الأطراف الخارجية ذات الصلة بالشركة؟ وذلك لعجزها عن الحصول على أى معلومات عن الشركة من مصادر أخرى، إلا من خلال هذه القوائم والتقارير المنشورة، أم يمكن أن تمتد فائدة هذه القوائم لتخدم أغراض الأطراف الداخلية بالشركة؟ وبالتالي يمكن أن يعتمدوا عليها فى تسيير أعمال الشركة واتخاذ مايلزم من قرارات.

#### ١-٢ مشكلة البحث:

لاشك أن سياسة البيع الآجل بالشركات مازالت من القرارات المصيرية التى تؤثر وتتأثر بالعديد من مجريات الأمور داخل الشركة وخارجها، وأن هذه القرارات مازالت تعتمد بقدر كبير على الحكم الشخصى والخبرة المهنية لمتخذها فى ضوء تقديراته وتوقعاته عن الظروف المستقبلية المتوقع أن تسود فى المستقبل، وأحوال السيولة والمرونة المالية لشركته وظروف السوق وما يفرضه من قيود ومؤثرات، إلا أن استمرار الأمور على هذه الحالة أمر غير مقبول خاصة فى ظل ظروف المنافسة الشرسة والتقلبات الاقتصادية العنيفة التى تجعل الاعتماد على الخبرة الشخصية بمفردها من الأمور غير المحبذة، وأن الوضع يحتاج إلى نموذج محاسبى يمكن الاعتماد عليه فى عمليات التنبؤ لتحديد أرقام عمليات البيع الآجل للشركة وفترات تحصيلها.

ومن ثم يثار التساؤل التالى:

فى ضوء ما يتوافر عن الشركة من معلومات توفرها القوائم المالية المنشورة (قائمة المركز المالى وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية) عن أداء الشركة خلال الفترات السابقة، هل يمكن وضع نموذج محاسبى يساعد فى وضع سياسة البيع الآجل ومن ثم التنبؤ بأرقام وفترات تحصيل عمليات البيع الآجل التى يمكن أن تقوم بها الشركة مستقبلاً وذلك باستخدام مجموعة من النسب المالية والمحاسبية المستنتجة من هذه القوائم؟ وأى من هذه القوائم يعتبر صاحب التأثير الأكبر؟ وهل دقة التنبؤ تختلف عند استخدام القوائم الثلاثة معا؟

### ٣-١ أهداف البحث:

فى ضوء ما سبق يمكن تحديد أهداف البحث فيما يلى:

١. قياس درجة تأثير النسب المالية والمحاسبية المستنتجة من قائمة المركز المالى على تحديد قيمة عمليات البيع الآجل وفترات تحصيلها بالشركة.
٢. قياس درجة تأثير النسب المالية والمحاسبية المستنتجة من قائمة الدخل على تحديد قيمة عمليات البيع الآجل وفترات تحصيلها بالشركة.
٣. قياس درجة تأثير النسب المالية والمحاسبية المستنتجة من قائمة التدفقات النقدية على تحديد قيمة عمليات البيع الآجل وفترات تحصيلها بالشركة.
٤. قياس درجة تأثير النسب المالية والمحاسبية المستنتجة من القوائم الثلاث معا على تحديد قيمة عمليات البيع الآجل وفترات تحصيلها بالشركة.

### ٤-١ أهمية الدراسة:

تتبع أهمية البحث من الناحية الأكاديمية من أهمية موضوع النسب المالية والمحاسبية المستنتجة من القوائم المالية المنشورة للشركة، فهو من الموضوعات التى كانت وما زالت مجال للبحث والدراسة فى الفكر المحاسبى المعاصر، فهناك العديد من النسب المالية والمحاسبية التى يمكن استنتاجها من هذه المعلومات، وهناك حاجة للعديد من الدراسات التى توضح أياً من هذه النسب أكثر أهمية، وكيفية استخدامها من أجل بناء نماذج للتنبؤ توفر معلومات مستقبلية تساعد إدارة الشركة وأصحاب المصالح المختلفة فى عمليات التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات المختلفة.

ومن الناحية العملية من المعروف أن هدف أى شركة هو البقاء والنمو، ودراسة بعض النسب المستنتجة من القوائم المالية المنشورة يوفر معلومات تخدم هذا الهدف، والدراسة الحالية تستهدف بناء نموذج يساهم فى وضع سياسة البيع الآجل اعتماداً على أسس علمية، ولا يكتفى فقط بالخبرة الشخصية لمتخذ القرار ومعرفة ظروف السوق ومحددات بيئة العمل، مما يوفر رؤية أشمل لحل السياسة البيعية للشركة ويساهم فى تقييمها، كما يساعد فى تقييم قدرة الشركة على توليد النقدية، وفحص العلاقة بين جودة الربحية وجودة السيولة.

### ٥-١ فروض البحث:

١. لا يوجد تأثير جوهري للنسب المالية والمحاسبية المستنتجة من قائمة المركز المالي للشركة على تحديد قيمة عمليات البيع الآجل وفترات تحصيلها بالشركة.
  ٢. لا يوجد تأثير جوهري للنسب المالية والمحاسبية المستنتجة من قائمة الدخل على تحديد قيمة عمليات البيع الآجل وفترات تحصيلها بالشركة.
  ٣. لا يوجد تأثير جوهري للنسب المالية والمحاسبية المستنتجة من قائمة التدفقات النقدية على تحديد قيمة عمليات البيع الآجل وفترات تحصيلها بالشركة.
  ٤. لا يوجد تأثير جوهري للنسب المالية والمحاسبية المستنتجة من القوائم المالية الثلاث معا على تحديد قيمة عمليات البيع الآجل وفترات تحصيلها بالشركة.
- ٦-١ حدود البحث:

١. تم تطبيق هذا البحث على شركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية.
٢. تم الاعتماد في الدراسة على قوائم الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية فقط.
٣. غطت فترة الدراسة الأعوام من (٢٠٠٧ إلى ٢٠١٥) مع استخدام القوائم نصف السنوية ليكون عدد المشاهدات لمتغيرات البحث أكثر.
٤. تم التعبير عن قيمة عمليات البيع الآجل بالشركة باستخدام رقم العملاء بعد خصم مخصص الديون المشكوك فيها لصعوبة الحصول على أرقام المبيعات الآجلة.
٥. تم التعبير عن فترات تحصيل عمليات البيع الآجل بالشركة باستخدام متوسط فترة التحصيل.

#### ٧-١ خطة البحث :

في ضوء المشكلة البحثية وانطلاقاً من أهمية البحث وتحقيقاً لأهدافه، فقد تم تقسيم ما تبقى من البحث على النحو التالي: يعرض القسم الثاني: عرضاً تفصيلياً مختصراً عن بعض الدراسات السابقة في مجال القوائم المالية والنسب المستنتجة منها وأهم مجالات استخدامها، ويتناول القسم الثالث: اختبارات فروض البحث وصياغة النموذج المستهدف، من خلال عرض منهجية البحث، والدراسة التطبيقية، ويعرض القسم الرابع: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية.

## القسم الثاني

## القوائم المالية والنسب المالية والمحاسبية

### ٢-١ القوائم المالية:

حدد مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) القوائم المالية الأساسية، والتي يجب على الشركات نشرها خلال فترات دورية وفي نهاية كل سنة مالية، وهي (قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل)، وذلك كحد أدنى لمخرجات نظام معلومات المحاسبة المالية، فهي بما تحتويه من معلومات تعكس نتائج النشاط الاقتصادي للشركة خلال فترة محددة، لتعطي بذلك صورة واضحة عن أدائها، ويمكن من خلالها تشخيص جوانب القوة والضعف في هذا الأداء، وبالتالي تكوين تصور عن الوضع المالي والنقدي والقدرة الكسبية للشركة، وذلك بشكل يساعد مستخدمى هذه القوائم في الحكم على كفاءة وفاعلية هذا الأداء، ويعطى تأكيداً على قدرة الشركة على خدمة الهدف الرئيسي لها وهو البقاء والنمو، كما يساهم في تكوين المؤشرات المالية والمحاسبية للقيام بعمليات المتابعة والتقييم والتنبؤ والتخطيط المستقبلي.

(Alfraih , 2016- Black & Maggina , 2016)<sup>(3)</sup>.

وبالنظر في الأدب المحاسبي نجد تعارض في آراء الباحثين والدارسين والمهتمين بمجال المحاسبة حول أي القوائم المالية أكثر أهمية، فمنهم من يرى أن قائمة الدخل أكثر أهمية لأنها تظهر القدرة الكسبية للشركة، وتساعد في تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وكذلك الحكم على مدى الفعالية في الوصول للأهداف المخططة، ومن الأرباح الحالية يسهل التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فقائمة الدخل تعتبر مرشداً للإدارة الشركة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المستقبلية، وخاصة قرارات تنويع الأنشطة والسياسات التسويقية، والبحث عن أسواق جديدة لتتصرف في منتجاتها الشركة، كما يستخدم الربح غالباً كمقياس للأداء وكأساس لمقاييس أخرى مثل العائد على الاستثمار ونصيب المساهمين لأرباح وغيرها.

إلأن هناك من يرى قصور قائمة الدخل وعجزها بمفردها على خدمة احتياجات مستخدمى المعلومات، فهي بمثابة تجميع لإيرادات ومصروفات فترة زمنية سابقة، ورغم أن الأرباح ضرورية لاستمرارية الشركة فبالأجل الطويل، إلأن رقم صافي الربح على أساس الاستحقاق المحاسبي ليس موثقاً جيداً القوة المركز

النقد للشركة وقد رتها عل الوفا ع بالتزاماتها ،فقد تحققا الشركة أرباحاً ويكون لديها عجز في

النقدية ،كما قد تكون الشركة قادرة عل الوفا ع بالتزاماتها النقدية ،وغير محققة

لألأرباح ،وفباطار ذلك فإن الحكم عل أداء الشركة كما تمنح للقائمة الدخل بمفردها قد يؤدي بالآثار سلبية ،لذا يجب عدم الاعتماد على رقم الأرباح بمفردها ،خاصة في ظل الممارسات المتعمدة من إدارات بعض الشركات لإدارة أرباحها وإظهارها بصورة مخالفة للحقيقة . (Dale & Scott, 1997- David, 2003- Paul et al, 2012- Li-Chin, et al 2012- Christine, et al, 2012- Ilter , 2014- Shawver, Clements, 2016)<sup>(4)</sup>.

ولذا يرى البعض أن قائمة المركز المالي هي الأهم ، لأنها تعكس حقيقة الوضع

المالي للشركة ، فهي عرض لمصادر الأموال التي تحصلت عليها الشركة ، واستثمار هذه الأموال كأستخدامات تفنل لأغراض مختلفة لإنجاز أنشطة الشركة ، وتساعد هذه القائمة المستخدم في تقويم بعض خصائص الوضع المالي العدي منالواحتمل درجة السيولة ودرجة مرونة الهيكل لتمويلها واحتمالات المستقبلية لمركز الشركة المالي ودرجة المخاطرة المتوقعة وحساب معدلات العائد عل الاستثمار .

ورغم ذلك فهناك من يرى قصور قائمة المركز المالي وعجزها بمفردها على

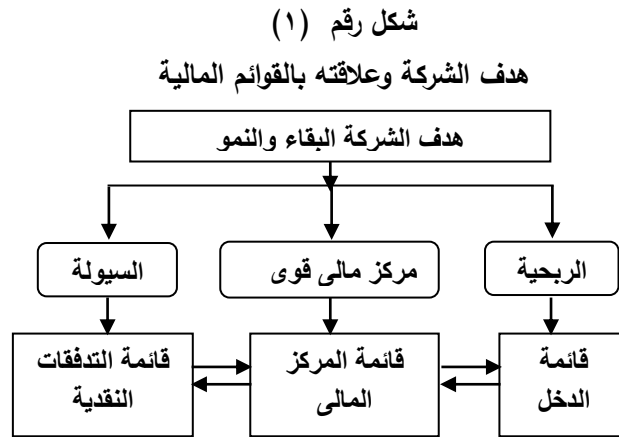
خدمة احتياجات مستخدمي المعلومات ، وذلك لأن بعض بنودها مقياسة بالتكلفة التاريخية كأصولاً ثابتة ، والبعض الآخر يخضع لتقدير شخصية ، مثل مجموعها كأصولاً ثابتة ، بالإضافة إلى أن قائمة المركز المالي صورة فوتوغرافية للشركة في لحظة معينة ولا يمكن أن تعكس مركزها المالي الحقيقي بما يتسم بالديناميكية ، فما هي الإجدول يعرض أرصدة حسابات الشركة فلحظة معينة .- (Migliore & Bratschun, 1987- Erica, 1989- Micaehl, 1990- Kim, 2003- Gerald & Kathleen, 2008- Wines & Scarborough, 2015)<sup>(5)</sup>.

وهناك من يرى أن قائمة التدفقات النقدية هي الأكثر أهمية ، فقد تغلبت على

بعض نقاط الضعف التي تعاني منها قائمة الدخل والمركز المالي ، كما أنها تمكن مستخدمين التقارير والقوائم المالية من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، وتقييم مدى قدرة الشركة على إجراء توزيعات للأرباح ومقابلة متطلبات التوسع والاستثمار وتحديد أوجه الاختلاف بين صافي الدخل و صافي التدفقات النقدية ، كما أن السيولة صارت في الوقت الحاضر عاملاً مؤثراً في عمل الشركات كأداة لاتخاذ القرارات ، فالواقع العملي أظهر شركات تحقق تاربا حاطائلة ، وعلى الرغم من ذلك تعرضت لانهايار بسبب أزمات سيولة ، ومن ثم تساهم قائمة التدفقات في تفاد سوء السياسة الائتمانية للشركة ، بالإضافة إلى المساعدة أصحاب

المصالح معرفة قدرة الشركة على سداد التزاماتها، وتقييم جودة أو نوعية أرباحها، وتعتمد البنوك عليها قبل منح أقروضاً وتسهيلات للشركات. ورغم ذلك فإن أهم أوجه قصور تعانى منها قائمة التدفقات النقدية هو عدم التزام أغلب الشركات بإعدادها نتيجة عدم اعترافهم بأهميتها، أو لاعتقادهم أن إعدادها يتسم بالصعوبة ويتطلب وقت وجهد وتكلفة، ولذا أغلب الشركات التى تعد هذه القائمة هى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، لأن تصوير قائمة التدفقات النقدية يعد أحد متطلبات الإفصاح بالبورصة المصرية. (Hung, et al,1995- Steyn & Hamman, 2003- Dimitrios,2006- Jooste, 2006- Lightstone et al,2014-Mostafa, 2014- Reza,2015- Godfred, 2016-Monzurul & Rakow, 2016- Mostafa2016)<sup>(6)</sup>.

من العرض السابق يتضح اختلاف الآراء حول درجة أهمية كل قائمة من القوائم المالية السابقة، ويرى الباحث أنه بالنظر لهدف أى شركة أيا كانت طبيعة نشاطها، فهى تهدف للبقاء فى دنيا الأعمال والنمو، وتحليل هذا الهدف نكتشف أن القوائم المالية الثلاث على نفس الدرجة من الأهمية، لأن أى شركة يصعب عليها تحقيق هذا الهدف بدون مركز مالى قوى ومستوى متوازن من الربحية والسيولة، وهو ما يوضحه الشكل رقم (١) التالى:



يتضح من الشكل السابق أنه يجب الاهتمام بالقوائم المالية الثلاث معاً، وبشكل متوازن للوصول لرؤية واضحة ودقيقة عن نتائج مجريات الأعمال داخل الشركة.

## ٢-٢ النسب المالية والمحاسبية:

من الملاحظ أن القصور الذى صاحب القوائم المالية وعجزها عن تقديم صورة متكاملة وواضحة عن أداء الشركة بمختلف جوانبه، وعدم قدرتها على مد مستخدمى

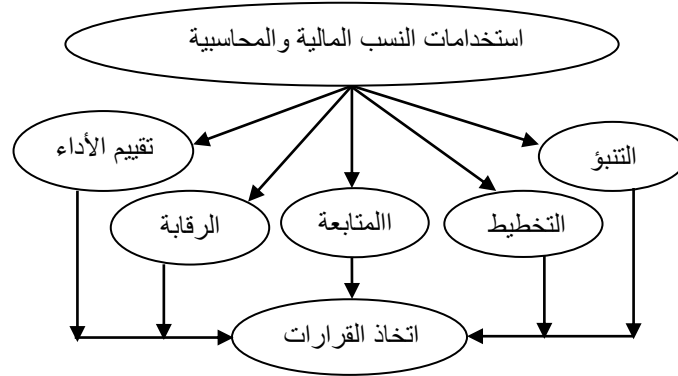


المعلومات بكافة احتياجاتهم، كان من أهم الأسباب لظهور النسب المالية والمحاسبية، فهي مؤشرات توضح العلاقة بين الأرقام المجردة الواردة بالقوائم المالية، والتي يصعب فهمها إلا من خلال عمليات التحليل والدراسة والمقارنة، وذلك لتوفير معلومات تساعد الإدارة وغيرها من أصحاب المصالح في عمليات التنبؤ، ووضع الخطط المستقبلية ومتابعة وتقييم تنفيذها واتخاذ ما يلزم من قرارات في مختلف المجالات.

ويؤكد Whittington, Geoffrey, 1980<sup>(7)</sup> أن النسب المالية والمحاسبية تبنى على عدة افتراضات أهمها وجود علاقة نسبية بين المتغيرات المكونة للنسبة حتى يكون لها مدلولها، فهي الشكل المناسب لتلخيص البيانات، ومن الضروري أن تكون النسب المختارة متنسقة مع أهداف الاستخدام التي وضعت من أجله، ليتم تحقيق الاستفادة منها، وهناك العديد من الاستخدامات للنسب المالية والمحاسبية التي يمكن توضيح بعضها في الشكل رقم (٢) التالي:

شكل رقم (٢)

بعض استخدامات النسب المالية والمحاسبية



ويعتبر موضوع النسب المالية والمحاسبية واستخداماتها من الموضوعات التي تناولها الكثير من الباحثين منذ وقت مبكر لاستشعارهم بما لها من أهمية وما تحتويه من تحليلات وتفسيرات تساعد في الوصول لمعلومات من الصعب الحصول عليها بدون بناء هذه النسب ودراسة وتحليل ما تحتويه من علاقات.

(Casey, 1980- Chan; et al, 1993- Amin; Ehsan, 2000- Lantto; Sahlström, 2009- Aripin, et al, 2011- Ahrendsen; Katchova, 2012- Majercakova; Skoda, 2015- Zeller et al, 2016)<sup>(8)</sup>.

وقد ظهرت العديد من الأبحاث والدراسات التي استخدمت النسب المالية والمحاسبية فى الكثير من مجالات الحياة الاقتصادية والمالية والإدارية، وفيما يلى عرضاً لبعض هذه الأبحاث والدراسات مصنفة حسب مجال الاستخدام.

فبعض الباحثين ربط النسب المالية والمحاسبية بمجالات التخطيط مثل: دراسة <sup>(9)</sup> Peies & Schneller, 1982 والتي استخدمت النسب المحاسبية لدراسة سياسات البيع وخدمة المستهلك وذلك من خلال دراسة عدة نسب محاسبية للشركات فى المملكة المتحدة، ووجدوا أن نسب المخزون والذمم المدينة، هما المصدران الرئيسيان لرسم سياسة خدمة المستهلك، وذو علاقة جوهرية مع حجم المبيعات، ويمكن تحديد السياسة التسويقية للشركة فى ضوء هذه العلاقة، فالشركات التى تباع منتجات عالية تميل لتبنى سياسة ائتمان ذات شروط عالية، مع مستويات أعلى من الربحية التشغيلية، إلا أن الدراسة لم تبحث فى مسألة ما إذا كانت الشركات تعمل بالشكل الأمثل، ولم تحدد مستويات محددة لحجم الائتمان.

بينما أجرى <sup>(10)</sup> Morris & Donald, 1994 دراسة لتقييم الخصائص الإحصائية للنسب المالية المعدلة حسب معدلات التضخم بالمقارنة مع النسب المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية، وتم الحصول على بيانات الإفصاح المالى لعينة من ٩٨ شركة فى الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٨، وتم احتساب عدة نسب للعينة مثل نسب الدائنية ومعدلات دوران المخزون والأصول ونسب الربحية، وأشارت النتائج إلى أن النسب التى تم حسابها باستخدام معدلات التضخم كانت أكثر استقراراً مع مرور الوقت من نسب التكلفة التاريخية، سواء داخل الشركة أو فيما بين الشركات.

وعرضت دراسة <sup>(11)</sup> Barnes, 1999 استخدام النسب المحاسبية فى التنبؤ لخدمة أهداف الاستحواذ، وذلك لمعرفة ما إذا كانت تؤدي لتحسن فى العوائد المالية للشركة، واقترحت الدراسة بعض التحسينات وأهمها استخدام نسب الصناعة فى عمليات التنبؤ لتخطيط عمليات الاستحواذ المستقبلية.

وقدمت دراسة <sup>(12)</sup> Peles & Schneller, 2006 تحليلاً لتأثير السياسات التسويقية على سلوك النسب المالية، حيث توضح الدراسة فكرة أن النسب المحاسبية تتأثر بفلسفة إدارة التسويق فى الشركة، وتؤكد النتائج أن سياسة خدمة المستهلك للشركة تؤثر على الأرقام المحاسبية المكونة للنسب، وذلك مثل نسب إدارة النقدية.

بينما أشارت دراسة <sup>(13)</sup> Omran & Ragab, 2006 إلى أنه على الرغم من أن معظم البحوث والدراسات السابقة تشير إلى أن العلاقة بين النسب المالية وعوائد الأسهم

هي علاقة خطية، إلا أن الدراسات التي أجريت من قبل (Mramor & Kosta (1997)، Omran & Pahor (1998) أشارت لعدم وجود هذه العلاقة، ودراسة Ragab تم

بناء نموذج للعلاقات بين النسب المالية وعوائد الأسهم باستخدام نماذج خطية وغير خطية لعينة من ٤٦ شركة، وأشارت النتائج إلى أن العلاقات غير الخطية موجودة بشكل أكثر ولها قدرة أكبر لوصف سلوك عوائد الأسهم.

في حين قام Cordis, 2014<sup>(14)</sup> بتحليل للعلاقة بين مجموعة من النسب المحاسبية والعوائد المتوقعة للأسهم، وأظهرت الدراسة وجود علاقة خطية بين الفائض المحاسبى وعوائد الأسهم وأسعارها، ويكشف التحليل التجريبي علناً للوسط الحسابي والتباين للعلاقة بين النسب المختارة وعوائد الأسهم تتسق مع التحليل النظرى للدراسة، وهذا التحليل يقدم أفكاراً جديدة للعلاقة بين حجم الشركة (معبّر عنه بعدد الأسهم المطروحة في الأسواق) والعوائد المتوقعة لهذه الأسهم، والأدلة تشير إلى أن زيادة متوسط عائد السهم تتأثر بشكل جوهري بحجم الشركة، وذلك في شكل علاقة عكسية بين الحجم ومتوسط العائدات، ومن ثم فالمستثمرون يمكنهم استخدام هذه المعلومات لصياغة وتخطيط استراتيجيات محفظة استثماراتهم بشكل أكثر فعالية.

كما ربطت أبحاث أخرى النسب المالية والمحاسبية بمجالات تقييم الأداء مثل: دراسة O'Neill, 1979<sup>(15)</sup> والتي قدمت تحليلاً لبعض نماذج حساب الإنتاجية وأشارت إلى أن بعض النماذج يصعب التعامل معها بسبب العمليات الرياضية المعقدة لحساب مدخلاتها، بالإضافة إلى أن النماذج الحالية تفتقر إلى المرونة في التعامل مع الخبرة غير الرياضية مثل المهارات الإدارية والتقييم كما استخدمها بشكل فعال للسماح بتعديل وتنفيذ النماذج الحالية، كما أن استخدام بعض النسب المالية قد يجعل النموذج أكثر دقة ولكن يصعب الحصول على هذه النسب.

وقدم McDonald & Morris, 1984<sup>(16)</sup> دراسة تجريبية لاستخدام نسب المحاسبة المالية في مختلف البيئات الصناعية، حيث تم تحليل النسب عبر مقارنات زمنية مع مواصفات بديلة لبيئات صناعية مختلفة، وأشارت الدراسة لوجود علاقة بين مكونات النسب في العينة عبر الصناعة، مما يجعل النسب في صناعة واحدة متجانسة.

وقام Ziebart,

1987<sup>(17)</sup> بتطوير نموذج المعادلة الهيكلية التنتر بطين عوائد الأسهم غير الطبيعية ووجهاً للتداول وغير المتو قع وقدم نموذجاً قادراً على تفسير تغيرات الأسعار وحركة التداول في ضوء تغيرات الخصائص المالية للشركة باستخدام النسب المالية (٣١ نسبة مالية تناولت ٤ أبعاد

وهالسيولةوالرافعةالماليةوالربحيةوالنشاط)، بدلامندراسةتغيرات الأسعاروحركةالتداول وردودفعل المستثمرين كلعلحده،كماتمفبالدراساتالسابقة، وأكدت الدراسة على أنالمصدرالرئيسلسلاختلاففى العوائدغيرالطبيعية للأسهم هالتغيراتغيرالمتوقعةفى نسبالربحية. وقدمت دراسة(18)Shriver; et al,1993دليلا لتجريبيا لإمكانية الحصول على معلومات متضاربة منالتقاريرالمقدمة بشكلمنفصلعنالتدفقاتالنقدية منالعمليات التشغيلية ومعلوماتمحاسبةالتكاليفالحالية، وتناولتالدراسة الخصائصالتركيبية وأنماطالنسبالمالية المستنتجة باستخداممعلومات التدفقات والتكاليففوقتواحدفدراسة إحصائية تناولت ٥٢ نسبة مالية، وأكدتالنتائجأنالتقاريرالمنفصلة عنالتكاليف والتدفق النقدي لا تساعد فى توفير معلومات تمكن من اتخاذالتدابيرتجاه أى مخاطر تؤثر عندخلالتشغيلأورأسالمالالعامل، وأن نسبالتكاليفالحاليةقدتحسن من عمليات المقارنة وتقييم الأداء بينالشركات.

وقامت دراسة Kane, 1997(19) بالتحققمن وجودعلاقة بينالنسبالمحاسبية مععوائد الأسهم، ومدى تأثير مرحلةالركودالاقتصادى على هذه العلاقة، وذلك خلالفحصتأثيرالركودالاقتصادى على بعضالنسبالمالية، ودوره فى تحديدالعائداتالمتوقعة، وأظهرت النتائج أنالركودقد أظهرعواملجديد قللمخاطرا لاستثمارية التتلعبدو رها ما فت تحديدالعوائد المتوقعة للأسهم، وأن النسبالمالية تعكس هذاالعواملوهو ما يفسر تغيرها.

فى حين استخدمت دراسة Kane & Meade, 1998(20) الأساليبالإحصائية لترتيبالنسبالمالية والمحاسبية المستخدمة بشكلشأنل تحديدأفضلالند سبالتسليمكنا لاعتمادعليها تسهيلالمقارنات بينالشركاتوتوفيرمعلوماتتعزيزتفسيرالمواقفالتنافسية فيما بينها، وأشارت النتائجإلىأن نسب الربحية تجعلالنماذج التى تتضمنها أكثر قوة تفسيرية وتنبؤية عنالنماذج الأخرى.

كما قدمت دراسة Chan; et al, 2005(21) مساعدا لملقاولينفهبونعكونعلمراجعة أدائهمالماليفالماضى، ووضعاستراتيجيةجديد قل لبقاء علقيد الحياتفبالسنواتالمقبلة، وقد استخدمتالدراسة النسبالمالية والمحاسبية كأدواتل قياسالأداءالمالى، وتمتقارنة الأداء بينالشركاتوع برالسنواتللشركة الواحدة. وباستخدامالتحليلالإحصائى، وفى ضوء

خصائص بيئية الأعمال وصناعة البناء المتمتصية استراتيجية جديدة لبقا عمشاريعهما الخاصة فالسنوات  
تالمقبلة.

وأشارت دراسة Hamdi & Abdelrazzak, 2006<sup>(22)</sup> إلى أنه فالشركات  
الصناعية الأمريكية، وخلال العقدين الماضيين قد قامت العديد من الدراسات التطبقت التقنية  
كوسيلة لإزالة التكرار بين النسب المالية لخفض عدد النسب المختارة للوصول لمجموعة  
فرعية محدودة ولكنها حاسمة، وأكدت الدراسة أن تجمعات النسب المالية تختلف نتيجة  
اختلاف الخصائص المالية لكل قطاع، وأن عامل التصنيف يعكس الخصائص المالية لكل  
القطاع.

وفى دراسة Leepsa, 2012<sup>(23)</sup> تم تحليل الأداء المالي للشركات قبل وبعد  
الاندماج بخمس سنوات باستخدام سبع من النسب المالية والمحاسبية لإجراء التحليل  
الكمي لأداء الشركات، وأظهرت النتائج أن الأداء المالي للشركات أصبح أفضل بعد الإندماج،  
حيث ظهر تحسن فى نسب الربحية والسيولة والملاءة، مما يشير إلى أن صفقات  
الاندماج تساهم فى تحسين الأداء المالي للشركات.

بينما قدمت دراسة Reddy; et al, 2013<sup>(24)</sup> تقييما جديدا للعلاقة بين اندماج  
الشركات والأداء المالي، فعمليات الاندماج والاستحواذ أصبحت وسيلة شائعة بين الشركات  
الناشئة للوصول السريع للأسواق والحصول على فرص أكثر وقدرات أكبر فيها، كما أن  
الخصخصة أتاحت فرص أكبر لزيادة صفقات الاندماج العالمية والمحلية بدافع من هذه  
العوامل، واستهدفت الدراسة التحقق من أن عمليات الاندماج تولد عوائد غير عادية،  
وتؤدى لتحسين الأداء المالي على المدى الطويل، وذلك من خلال دراسة حالة لحساب  
متوسط العائدات غير الطبيعية وبعض النسب المحاسبية لتقييم الأداء المالي، وقد أظهرت  
النتائج أداء مالى متفوق خلال فترة ما بعد الاندماج.

وقامت مجموعة أخرى من الباحثين بربط النسب المالية والمحاسبية بمجالات اتخاذ  
القرارات حيث شغل هذا المجال العديد من الباحثين منذ وقت مبكر لأهميته وخطورته على  
مجريات الأمور داخل وخارج الشركة، وتأثيره الذى قد يمتد لسنوات عديدة مستقبلية، وقد  
أكد MacDonal, 1975<sup>(25)</sup> فى دراسته أن المحاسب يجب أن يكون على دراية واسعة  
بالعديد من الأمور المحاسبية وغير المحاسبية التى تجعله قادراً على معالجة البيانات  
المتاحة؛ وذلك لتوفير معلومات بالشكل الملائم وفى الوقت المناسب للمساعدة فى اتخاذ  
القرارات.

وقدم Stevens, 1975<sup>(26)</sup> فى دراسته تحليلاً لأثر نوعية المعلومات المحاسبية فى زيادة جودة صنع القرار من خلال دراسة دور المعلومات التقليدية المنشورة فى قائمتى الدخل والميزانية لصانع القرار ومدى اختلاف القرار فى حالة توفير معلومات تحليلية عن المبيعات وتكاليفها، ورغم الخبرة المحدودة لصانع القرار بكيفية استخدام المعلومات المحاسبية إلا أن المعلومات التحليلية عن المبيعات وتكاليفها جعلتهم فى وضع أفضل.

واستخدمت دراسة Deakin, 1976<sup>(27)</sup> الأساليب الإحصائية لتحليل إحدى عشر نسبة مالية من النسب الأكثر شيوعاً لأربع مجموعات رئيسية (مجموعة نسب الأصول للمبيعات ومجموعة الأصول المتداولة لإجمالى الأصول ومجموعة معدلات الربحية ومجموعة نسب الديون لحقوق المساهمين)، وذلك للتعرف من خلالها على مستقبل الشركة ومدى جدوى هذه المعلومات للمستخدم الخارجى، وبالتالي الوصول إلى نموذج يمكن من خلاله تصنيف الشركات على أساس هذه النسب، وإجراء تقديرات احتمال تعرض الشركة لمخاطر مستقبلية من عدمه، وتشير النتائج إلى أنه يمكن الوصول لنماذج تفيد فى صناعة القرار إلا أن الوضع سيكون أفضل والنماذج ستكون أكثر دقة باستخدام نظم تكنولوجيا المعلومات.

وقد أكد Burns & Coffman, 1977<sup>(28)</sup> فى دراستهما أن المحاسبة ستلعب دوراً هاماً فى حياة الشركات من خلال قدرتها على توفير المعلومات اللازمة لصناعة القرارات نتيجة قيامها بمعالجة وتحليل البيانات وإعداد التقارير مما يطور من توقعات أرباح الشركات، وأكدوا أنه سيتم التركيز مستقبلاً على الأخلاق والصفات المهنية مع التركيز على النزاهة.

كما أكد Schwan, 1984<sup>(29)</sup> على أن النسب المالية والمحاسبية سيتم تطويرها من صورتها البسيطة لنسب مركبة تحتوى على أكثر من متغيرين وهو ما ينعكس بالفائدة على كل من أصحاب الشركات والمستثمرين والمقرضين وغيرهم، فتحليلات البيانات المالية تساعدهم على مناقشة هذه البيانات مع العاملين فى القطاع المالى بالشركة، كما يمكن للعاملين فى هذا القطاع ترجمة النسب المحاسبية لمخططات بسيطة كوسيلة لشرح أهمية اتخاذ تدابير الوضع المالى لشخصاً ودون الخلفيات المالية، وتوفير معلومات تساعد فى عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

واستخدمت دراسة Rege, 1984<sup>(30)</sup> النسب المحاسبية المتعلقة بالسيولة ونسب النشاط والربحية والدائنية ودفع التعويضات للوصول إلى معلومات تساعد فى خدمة أهداف الاندماج والاستحواذ واتخاذ قرار بيع الشركات المحلية لمستثمر أجنبى دون إلحاق الضرر باقتصاد كندا، وأكدت الدراسة على أن عدم الربط بين المعلومات المحاسبية

التاريخية والتدفقات النقدية المتوقعة للشركة جعل المستثمر الأجنبي يحصل على مزايا أكبر مما دفعه مقابل الإندماج أو الإستيلاء على الشركات المحلية.

وذكر <sup>(31)</sup>1990 Tippet, أيضا  
أنه في السنوات الأخيرة ظهر حجم كبير من الأبحاث تناول الخصائص التحليلية للنسب المالية والمحاسبية، واستخدمت العديد من الأساليب التجريبية والإحصائية، وفدراستها كشفت المساهمة التي يمكن إدخالها على نماذجنا لنسب المالية من خلال تطبيق حسابات التفاضل والتكامل للنموذج. هذا النسب الوصول إلى معلومات أفضل تساعد في عمليات التنبؤ وصناعة القرارات.

وأشارت دراسة <sup>(32)</sup>1995 Mitchell & Goh إلى أهمية معلومات التدفق النقدي، والنسب المالية والمحاسبية المستمدة منها والتي تساعد في إتخاذ التدابير المالية، بالاعتماد على تقدير الآثار المحتملة للتدفقات النقدية المتوقعة من العمليات التشغيلية للشركة، ولأن تقييم أداء الشركة يتم من خلال التقارير السنوية المعدة على أساس الاستحقاق، فقد أكدت الدراسة أن الزيادة في محتوى المعلومات الناتج من الربط بين التدفق النقدي وأساس الاستحقاق والعلاقات المتبادلة بينهما - مقارنة باستخدام البيانات على أساس الاستحقاق فقط - تجعل متخذ القرار في وضع أفضل.

وقد استخدمت دراسة <sup>(33)</sup>2002 Hodge, نموذج من النسب المالية والمحاسبية، والتنمات اختيارها تتضمننا لأصول الرأسمالية ومقاييس المخاطر ومقاييس إدارة الأصول، وذلك لدراسة العلاقة بين الأداء البيئي والمالي للشركة، وأكدت الدراسة على وجود فجوة للربط بين أداء الشركات والمجتمعات البيئية، فقد أظهرت المقاييس تحسن الأداء المالي للشركات المسؤولة بيئياً، مما يشجع المستثمرين والشركات على تبني استراتيجية الأداء البيئي في آلية صنع القرار، ويدعم الشركات والمستثمرين والمدافعين على البيئة لأنها تجعل لقراراتنا تقيماً مضافة أكبر، كما أن العديد من الدراسات أشارت إلى ارتفاع أسعار اسهم الشركات الملتزمة بيئياً.

وأكدت دراسة <sup>(34)</sup>2005 Chan, et al, أن صناعات القرار يفضلون النسب المحاسبية علناً لأرقام المطلقة، خاصة عندما يواجهون بقلّة المعلومات التي يمكن أن يحصلوا عليها، لأن النسب من فنات مختلفة مثل السيولة والرافعة المالية والريحية والنشاط وفرمعلومات عن خصائص مختلفة للمركز المالي للشركة، وقد أكدت الدراسة أنها توجد معلومات كافية لتحديد نسبة واحد علناً لأقل من كلفة لإظهار المعلومات التي يحتاجها أغلب المستخدمين للمعلومات.

وأوضحت دراسة Law, 2006<sup>(35)</sup> أن كلا من أستراليا ونيوزيلندا وأمريكا تستخدم النسب المالية والمحاسبية في عقود الديون التجارية لتحديد الحد الأقصى المسموح به للدين، ومن هذه النسب المستخدمة نسبة الديون إلى حقوق الملكية ونسب الأرباح، ويعتبر الاختيار من بين هذه النسب لتحديد المستوى المقبول كحد أمان لمنح الدين من القرارات المصرفية الهامة.

بينما قام Hyndman & McKillop, 2006<sup>(36)</sup> بدراسة أثر النسب المالية والمحاسبية على تفعيل الرقابة والإشراف وعلى عملية صنع القرار في قطاع التسليف والإدخار، حيث أشارت الدراسة إلى أن التوقعات من قبل المنظمين المتعلقة بالنسب المالية والمحاسبية حبرا على ورق، واستخدام هذه النسب من قبل الاتحادات الائتمانية الفردية محدودة، وهو ما يمثل نقاط ضعف في المساءلة والرقابة الإدارية، ويحد من الثقة في هذا القطاع ويقوض فرص النمو، وأكدت الدراسة أن تحسين عملية صنع القرار داخل الاتحادات الائتمانية لن يتحقق إلا من خلال توفير معلومات عن النسب المالية والمحاسبية بالقطاع.

وقدمت دراسة Zainudin, Hashim 2016<sup>(37)</sup> تحليلا لبعض النسب المالية وهي الرافعة المالية والربحية وتكوين الأصول والسيولة ونسبة دوران رأس المال وذلك لكشف عن التقارير المالية الاحتياطية باستخدام النموذج اللوغاريتمي لتحديد الشركات التي تتصف بتقاريرها المالية بالاحتياطية، وقد تم الحصول على عينة لهذه الشركات من المركز الاعلامي للبورصة بماليزيا، وتم اختيارها بناءً على مخالفتها لشروط قائمة البورصة، واستخدمت بيانات فترة سبع سنوات (٢٠١٣-٢٠٠٧)، وأشارت النتائج إلى أن الرافعة المالية وتكوين الأصول والربحية ودوران رأس المال لها قدرة أكبر على التنبؤ بالتقارير المالية الاحتياطية، وقد تساعد نتائج هذه الدراسة المستثمرين في اتخاذ القرارات الملائمة لاستثماراتهم.

وأوضح Li George, 2016<sup>(38)</sup> في دراسته تأثير معدل توزيع الأرباح على عوائد الأسهم والاستراتيجيات المستقبلية، فنسبة توزيع الأرباح تعتبر من أهم المتغيرات المؤثرة في قرار الاستثمار في الشركات بجانب التدفقات النقدية والمخاطر وعوائد الأسهم. من العرض السابق يتضح أن القوائم المالية وما يمكن استنتاجه منها من نسب مالية ومحاسبية لازالت محل اهتمام الكثير من الباحثين، وذلك في العديد من المجالات التي سبق عرضها أو تلك المتعلقة باستخدام النسب المالية والمحاسبية في مجالات التنبؤ



بالمخاطر والتفرقة بين الشركات الفاشلة أو المتوقع فشلها والشركات الناجحة وغيرها من المجالات التي تخرج عن نطاق الدراسة الحالية.

ويرى الباحث أن الدراسة الحالية استكمالية لما سبق من دراسات في هذا المجال، والتي أوضح العرض السابق أمثلة لها خاصة وأن أغلب الدراسات ركزت على المستخدم الخارجي لمعلومات القوائم المالية، والدراسة الحالية واحدة من الدراسات القليلة التي تحاول توسيع نطاق إستخدام هذه القوائم، والاستفادة منها في الاستخدام الداخلي وتسيير أعمال الشركة.

### القسم الثالث

#### الدراسة التطبيقية

##### ٣-١ هدف الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية للاختبار فروض البحوث بناء النماذج القياسية المقترحة للدراسة.

##### ٣-٢ مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، وقد تم اختيار إحدى هذه الشركات الصناعية كعينة من مجتمع الدراسة لإمكانية الحصول على البيانات اللازمة لأغراض البحث، وهي شركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية.

##### ٣-٣ مصادر الحصول على البيانات:

تم الحصول على القوائم المالية النصف سنوية لشركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية من الشركة المصرية لنشر المعلومات.

##### ٣-٤ فروض البحث:

١. لا يوجد تأثير جوهري للنسب المالية والمحاسبية المستنتجة من قائمة المركز المالي للشركة على تحديد قيمة عمليات البيع الآجل وفترات تحصيلها بالشركة.
٢. لا يوجد تأثير جوهري للنسب المالية والمحاسبية المستنتجة من قائمة الدخل على تحديد قيمة عمليات البيع الآجل وفترات تحصيلها بالشركة.
٣. لا يوجد تأثير جوهري للنسب المالية والمحاسبية المستنتجة من قائمة التدفقات النقدية على تحديد قيمة عمليات البيع الآجل وفترات تحصيلها بالشركة.
٤. لا يوجد تأثير جوهري للنسب المالية والمحاسبية المستنتجة من القوائم المالية الثلاث معاً على تحديد قيمة عمليات البيع الآجل وفترات تحصيلها بالشركة.

### ٣-٦ التحليل الإحصائي للبيانات:

#### أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

جاءت نتائج اختبار تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي كما يتضح من جدول (١) بملحق البحث أن متغيرات الدراسة لا تختلف معنوياً عن التوزيع الطبيعي، حيث زاد مستوى المعنوية عن ٠,٠٥ مما يدل على عدم معنويتها، أى عدم وجود اختلاف ذو دلالة معنوية بين توزيع البيانات وبين التوزيع الطبيعي، ومطابقة البيانات للتوزيع الطبيعي، مما يدل على صلاحية المتغيرات لإجراء التحليل الإحصائي وبناء النماذج عليها.

#### ب- دراسة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض

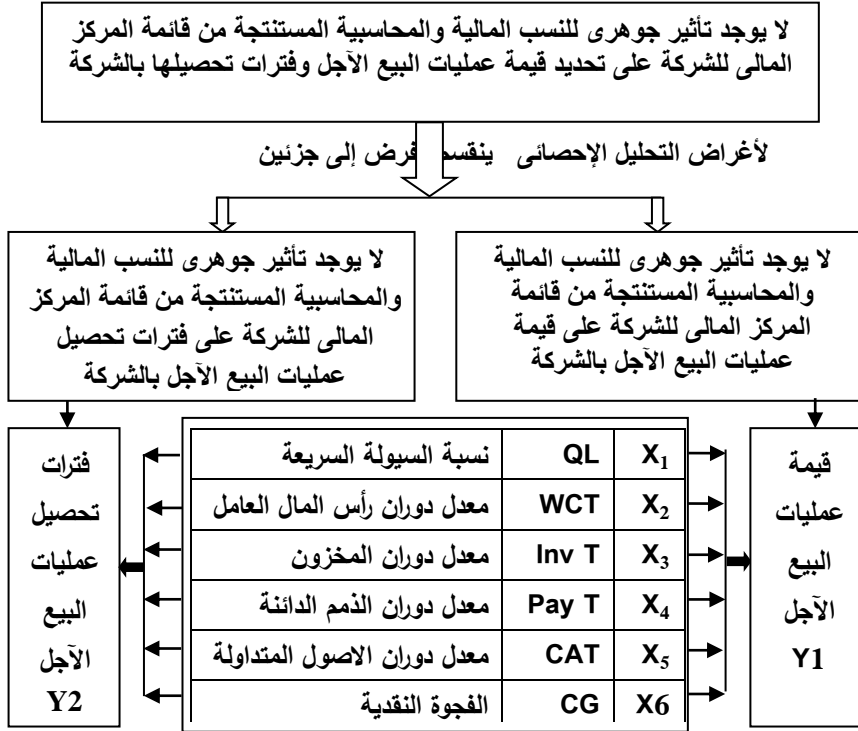
يتضح من الجداول (٤-٣-٢) وجود علاقات ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين بعض المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، الأمر الذى يؤكد وجود ظاهرة تعدد العلاقات الخطية **Multicollinearity** فى حالة إدخال كافة المتغيرات المستقلة فى النماذج، وللتخلص من تلك المشكلة فقد استخدم الباحث نماذج الانحدار التدريجى.

### ٣-٧ اختبارات الفروض

اختبار الفرض الأول: لا يوجد تأثير جوهري للنسب المالية والمحاسبية المستنتجة من قائمة المركز المالى للشركة على تحديد قيمة عمليات البيع الآجل وفترات تحصيلها بالشركة. لأغراض التحليل الإحصائي تم تحليل الفرض كما هو موضح بالشكل رقم (٣)

### شكل رقم (٣)

#### الفرض الأول



و فيما يلي التحليل الإحصائي لاختبار صحة الفرض

#### أ- تحليل معامل الارتباط لبيرسون Person Correlation:

- دراسة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرين التابعين:

جاءت النتائج كما يوضحها جدول (٢) بملحق البحث كما يلي:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع "العملاء بعد خصم المخصص" وكل من المتغيرات المستقلة معدل دوران الأصول المتداولة ونسبة السيولة السريعة ومعدل دوران رأس المال العامل، حيث بلغت معاملات الارتباط لبيرسون (٠,٥٨٣)، (٠,٥٦٩)، (٠,٥٠٨) على الترتيب، وهو من وجهة نظر الباحث أمر منطقي لأن زيادة هذه النسب تعكس كفاءة وفاعلية الشركة في إدارة مواردها، مما يؤثر بشكل إيجابي في قدرتها على اتخاذ قرار بالبيع الآجل، ويجعلها في وضع يسمح لها بالتوسع فيه لزيادة حجم مبيعاتها.

- وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع "متوسط فترة التحصيل" وكل من المتغيرات المستقلة معدل دوران الأصول المتداولة ونسبة السيولة السريعة ومعدل دوران رأس المال العامل حيث بلغت معاملات الارتباط لبيرسون (٠,٥٢٨,٠٠,٤٥٦ ، ٠,٥٤٧) على الترتيب، وهو أمر منطقي لأن زيادة هذه النسب تؤثر بشكل إيجابي على قدرة الشركة في منح فترات ائتمان أطول لأن وضعها المالي وكفاءتها في إدارة أصولها المتداولة يسمح لها بذلك، وعلى العكس في حالة انخفاض هذه النسب، فالموقف المالي لها ووضع السيولة بها لا يسمحان لها بالتوسع في البيع الآجل، ويفرض عليها تخفيض فترات الإئتمان الممنوحة لعملاء البيع الآجل، وذلك في ظل افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على قرار البيع الآجل.

### ب- تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression

❖ تأثير متغيرات قائمة المركز المالي للشركة على عمليات البيع الآجل بالشركة:  
النموذج المقترح

$$Y_1 = a + b_1 QL + b_2 WCT + b_3 Inv T + b_4 Pay T + b_5 * CAT + b_6 CG$$

بعد تقدير معاملات النموذج أخذت معادلة الانحدار الشكل التالي:

$$Y_1 = -11.093 + 11.165 CAT + 4.622 WCT$$

$$(t = -1.244) \quad (t = 4.273) \quad (t = 3.839)$$

حيث:

$Y_1$  المتغير التابع (العملاء بعد خصم المخصص)

$X_5$  معدل دوران الأصول المتداولة (CAT) Current Assets Turnover

$X_2$  معدل دوران رأس المال العامل (WCT) Working Capital Turnover

يتضح من النموذج السابق أن المتغيرات المؤثرة على المتغير التابع (العملاء بعد خصم المخصص) هي معدل دوران الأصول المتداولة ومعدل دوران رأس المال العامل، حيث أن زيادة معدل دوران الأصول المتداولة يعني زيادة عدد مرات استخدام الأصول المتداولة في تحقيق إيراد، وزيادة معدل دوران رأس المال العامل يشير إلى كفاءة الشركة في استخدام رأس المال العامل في تحقيق مبيعات، وهو ما يتيح للشركة فرص أكبر للبيع الآجل.

### ج. اختبار معنوية النموذج والمعاملات المقدرة

- بلغت قيمة معامل التحديد  $R^2$  للنموذج (٠,٦٧٨) أى أن المتغيرات المفسرة تشرح ما قيمته ٦٧,٨% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع ويشير ذلك إلى القدرة التفسيرية المتوسطة للنموذج
- ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لاختبار (F)، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠١) حيث بلغت قيمة F (١٤,٧٥٥) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠).
- ثبتت معنوية المعلمات المقدرة وفقاً لاختبار (T) حيث كان مستوى المعنوية أقل من ٠,٠١.

❖ النموذج الثانى: تأثير متغيرات قائمة المركز المالى للشركة على متوسط فترة التحصيل  
النموذج المقترح

$$Y_2 = a + b_1 QL + b_2 WCT + b_3 Inv T + b_4 Pay T + b_5 CAT + b_6 CG$$

بعد تقدير معلمات النموذج أخذت معادلة الانحدار الشكل التالى:

$$Y_2 = -10.362 + 14.981WCT + 5.987CAT$$

(t=- 0.705) (t=3.477) (t=3.015)

حيث:

$Y_2$  متوسط فترة التحصيل

$X_2$  معدل دوران رأس المال العامل (WCT) Working Capital Turnover  
 $X_5$  معدل دوران الأصول المتداولة (CAT) Current Assets Turnover

يتضح من النموذج التأثير الإيجابى لكل من معدل دوران رأس المال العامل، ومعدل دوران الأصول المتداولة، وهو أمر منطقي لأن طول فترة التحصيل تتأثر بشكل إيجابى بكفاءة الشركة فى استخدام مواردها لتوليد الإيرادات، ومن ثم التحسن والزيادة فى معدلات دوران رأس المال العامل والأصول المتداولة تمكن الشركة من منح فترات تحصيل للمبيعات الآجلة أطول.

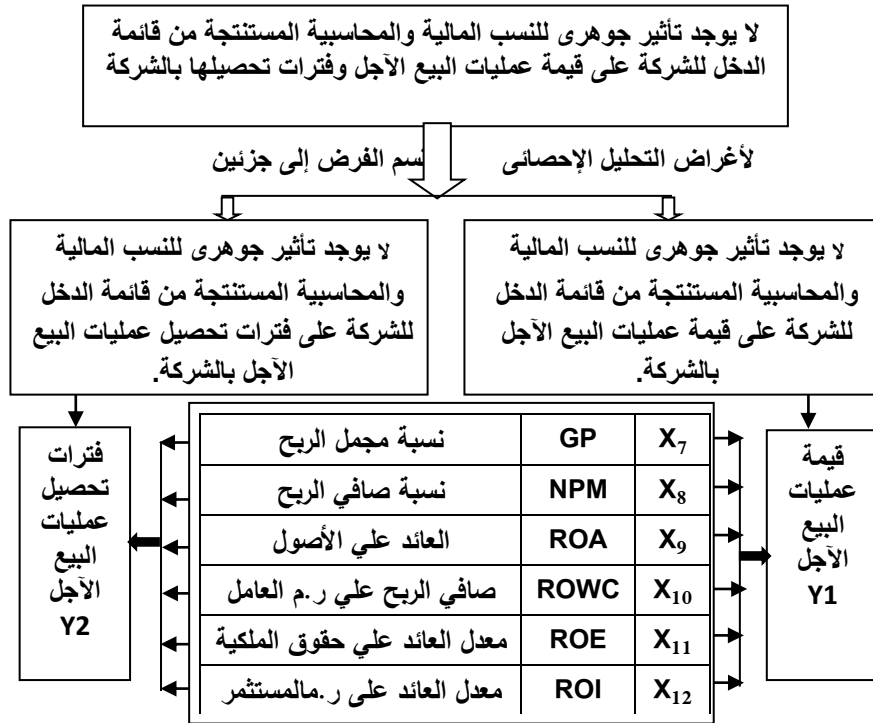
- د. اختبار معنوية النموذج والمعاملات المقدره
- بلغت قيمة معامل التحديد  $R^2$  للنموذج (٠,٥٧٥) أى أن المتغيرات المفسرة تشرح ما قيمته ٥٧,٥% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع ويشير ذلك إلى القدرة التفسيرية المرتفعة للنموذج، ويوضح الشكل رقم (٥) تقارب القيم المقدره من النموذج مع القيم الفعلية:
  - ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لاختبار (F)، وذلك عند مستوى معنوية (١%) حيث بلغت قيمة F (٩,٤٨٧) بمستوى معنوية (٠,٠٠٢).
  - وثبتت أيضاً معنوية المعلمات المقدره وفقاً لاختبار (T) حيث كان مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥.
- نخلص مما سبق إلى أن النموذجين الأول والثانى قد اجتازا كافة المعايير المطلوبة، مما يدل على رفض الفرض الأول للبحث.

اختبار الفرض الثاني: لا يوجد تأثير جوهري للنسب المالية والمحاسبية المستنتجة من قائمة الدخل على تحديد قيمة عمليات البيع الآجل وفترات تحصيلها بالشركة.

لأغراض التحليل الإحصائي تم تحليل الفرض كما هو موضح بالشكل رقم (٤)

شكل رقم (٤)

الفرض الثاني



و فيمايلي التحليل الإحصائي لاختبار صحة الفرض

أ- تحليل معامل الارتباط لبيرسون Person Correlation:

• دراسة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرين التابعين:

جاءت النتائج كما يوضحها جدول (٣) بملحق البحث كما يلي:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع "العملاء بعد خصم المخصص" وكل من المتغيرات المستقلة معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية وصافي الربح على رأس المال العامل ونسبة صافي الربح ونسبة مجمل الربح حيث بلغت معاملات الارتباط لبيرسون (٠,٦٩٤, ٠,٦٥٣, ٠,٦٣٣, ٠,٦٢٢, ٠,٥٩٧) على الترتيب، وهو من وجهة نظر الباحث أمر منطقي لأن زيادة هذه النسب تؤثر بشكل

إيجابي في الوضع المالي للشركة، ويجعلها قادرة على زيادة مبيعاتها بأساليب عدة منها البيع الآجل، كما أنه في ظل وجود توازن بين أرباح الشركة ووضع السيولة لديها يصبح لدى الشركة قدرة على التوسع في معاملاتها الآجلة، ومنح الائتمان بشكل أكبر لعملائها. وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع "متوسط فترة التحصيل" وكل من المتغيرات المستقلة نسبة مجمل الربح ونسبة صافي الربح ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار وصافي الربح على رأس المال العامل والعائد على الأصول حيث بلغت معاملات الارتباط لبيرسون (٠,٠٦١١,٠,٦١٧,٠,٥٠٦,٠,٥٥٢,٠,٠,٦٠٨,٠,٠) على الترتيب، وهو أمر منطقي لأن هذه النسب تعكس قدرة الشركة على تحقيق أرباح، مما يجعلها في وضع يسمح لها بزيادة المبيعات الآجلة، ومنح فترات ائتمان أطول، لأن وضعها المالي، وكفاءتها في تحقيق أرباح تخفف الضغوط التي يمكن أن تتعرض لها، والتي تجعلها تسمح بفترات ائتمان طويلة كأحد الأساليب لزيادة مبيعاتها مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة.

#### ب- تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression

❖ النموذج الأول: تأثير متغيرات قائمة الدخل للشركة على العملاء بعد خصم المخصص النموذج المقترح

$$Y_1 = a + b_7 GP + b_8 NPM + b_9 ROA + b_{10} ROWC + b_{11} ROE + b_{12} ROI$$

بعد تقدير معاملات النموذج أخذت معادلة الانحدار الشكل التالي:

$$Y_1 = 27.92 + 83.190ROI + 72.350 ROE$$

$$(t=12.233) \quad (t= 3.608) \quad (t=3.222)$$

حيث:

$Y_1$  المتغير التابع (العملاء بعد خصم المخصص)

$X_{12}$  معدل العائد على الاستثمار (ROI) Return on Investment

$X_{11}$  معدل العائد على حقوق الملكية (ROE Return on Equity)



- ج. اختبار معنوية النموذج والمعاملات المقدرة
- بلغت قيمة معامل التحديد  $R^2$  للنموذج (٠,٧٠٢) أى أن المتغيرات المفسرة تشرح ما قيمته ٧٠,٢% من التغيرات التى تحدث فى المتغيرالتابع ويشير ذلك إلى القدرة التفسيرية المتوسطة للنموذج
  - ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لاختبار (F)، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠١) حيث بلغت قيمة F (١٦,٥٢٦) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠).
  - ثبتت معنوية المعلمات المقدرة وفقاً لاختبار (T) حيث كان مستوى المعنوية أقل من ٠,٠١.

❖ النموذج الثانى: تأثير متغيرات قائمة الدخل للشركة على متوسط فترة التحصيل  
النموذج المقترح

$$Y_2 = a + b_7 GP + b_8 NPM + b_9 ROA + b_{10} ROWC + b_{11} ROE + b_{12} ROI$$

بعد تقدير معلمات النموذج أخذت معادلة الانحدار الشكل التالى:

$$Y_2 = 35.496 + 1.783GP + 7.719 ROWC + 82.647ROE$$

(t=4.800) (t=2.713) (t=2.143) (t=2.049)

حيث:

$Y_2$  متوسط فترة التحصيل

$X_7$  نسبة مجمل الربح (GP) Gross profit

$X_{10}$  صافي الربح على رأس المال العامل (ROWC Return on Working Capital)

$X_{11}$  معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) Return on Equity

د. اختبار معنوية النموذج والمعاملات المقدرة

- بلغت قيمة معامل التحديد  $R^2$  للنموذج (٠,٦٣٩) أى أن المتغيرات المفسرة تشرح ما قيمته ٦٣,٩% من التغيرات التى تحدث فى المتغيرالتابع ويشير ذلك إلى القدرة التفسيرية المتوسطة للنموذج
- ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لاختبار (F)، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠١) حيث بلغت قيمة F (٧,٦٦٨) بمستوى معنوية (٠,٠٠٣).

- ثبتت معنوية المعلمات المقدرة وفقاً لاختبار (T) حيث كان مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥.

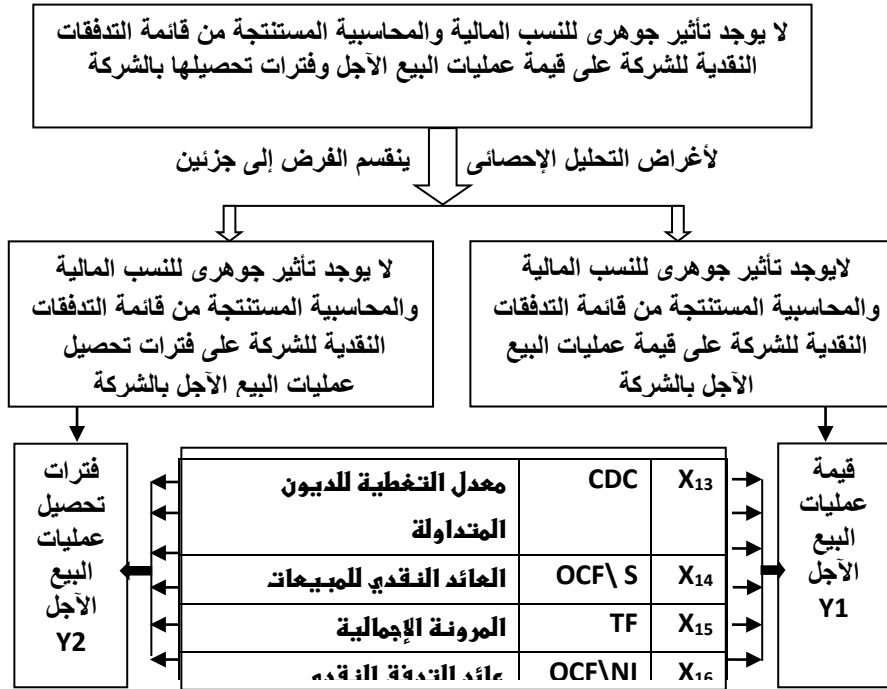
نخلص مما سبق إلى أن النموذجين الأول والثاني قد اجتازا كافة المعايير المطلوبة، مما يدل على رفض الفرض الثاني للبحث.

اختبار الفرض الثالث: لا يوجد تأثير جوهري للنسب المالية والمحاسبية المستنتجة من قائمة التدفقات النقدية للشركة على قيمة عمليات البيع الآجل بالشركة.

لأغراض التحليل الإحصائي تم تحليل الفرض كما هو موضح بالشكل رقم (٥)

شكل رقم (٥)

الفرض الثالث



و فيما يلي التحليل الإحصائي لاختبار صحة الفرض:

#### أ- تحليل معامل الارتباط لبيرسون Person Correlation:

• دراسة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرين التابعين:

جاءت نتائج تحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كما يوضحها جدول (٤) بملحق البحث كما يلي:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع "العملاء بعد خصم المخصص" وكل من المتغيرات المستقلة معدل تغطية الديون قصيرة الأجل والتدفق النقدي للأصول المتداولة والعائد النقدي للمبيعات والعائد التدفق النقدي حيث بلغت معاملات الارتباط لبيرسون (٠,٧٤١، ٠,٧١٥، ٠,٦٩٧، ٠,٥٥١) على الترتيب، وهو أمر منطقي لأن هذه النسب تعكس كفاءة الشركة فالحصول على تدفقات نقدية من مزاولة نشاطها الرئيسي وقدرتها وكفاءتها في تحويل المبيعات إلى نقدية مما يجعلها قادرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل من هذه التدفقات مما يعنى أنها فى وضع يسمح لها بزيادة المبيعات الآجلة ومنح فترات ائتمان أطول، لأن وضعها النقدي وكفاءتها فى تحقيق تدفقات موجبة من نشاطها الرئيسى يجعلها تتوسع فى البيع الآجل كأحد الأساليب لزيادة مبيعاتها، مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة.

- وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع "متوسط فترة التحصيل" وكل من المتغيرات المستقلة معدل تغطية الديون قصيرة الأجل والتدفق النقدي للأصول المتداولة والعائد النقدي للمبيعات حيث بلغت معاملات الارتباط لبيرسون (٠,٧٩٢، ٠,٧٧٠، ٠,٧٦٨) على الترتيب. وهو أمر منطقي لأن زيادة هذه النسب تعنى تدفقات نقدية موجبة من النشاط التشغيلي، وهو ما يمكن الشركة من البيع الآجل ومنح فترات ائتمان أطول لتوافر السيولة لديها.

#### ب- تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression

❖ النموذج الأول: تأثير متغيرات قائمة التدفقات النقدية للشركة على العملاء بعد

خصم المخصص

النموذج المقترح

$$Y_1 = a + b_{13} \text{ CDC} + b_{14} \text{ OCF} \setminus S + b_{15} \text{ TF} + b_{16} \text{ OCF} \setminus \text{NI} + b_{17} \text{ OCF} \setminus \text{CS} + b_{18} \text{ LR}$$

بعد تقدير معاملات النموذج أخذت معادلة الانحدار الشكل التالي:

$$Y_1 = 29.295 + 93.207 \text{ CDC}$$

$$(t=11.114) \quad (t=4.274)$$

حيث:

$Y_1$  المتغير التابع (العملاء بعد خصم المخصص)  
 $X_{13}$  معدل التغطية للديون قصيرة الأجل (CDC Current Debt Coverage)

ج. اختبار معنوية النموذج والمعاملات المقدرة

- بلغت قيمة معامل التحديد  $R^2$  للنموذج (٠,٥٩٤) أى أن المتغيرات المفسرة تشرح ما قيمته ٥٩,٤% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع ويشير ذلك إلى القدرة التفسيرية المتوسطة للنموذج.
  - ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لاختبار (F)، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠١) حيث بلغت قيمة F (١٨,٢٦٧) بمستوى معنوية (٠,٠٠١).
  - ثبتت معنوية المعلمات المقدرة وفقاً لاختبار (T) حيث كان مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٠١.
- ❖ النموذج الثانى: تأثير متغيرات قائمة التدفقات النقدية للشركة على متوسط فترة التحصيل  
النموذج المقترح

$$Y_2 = a + b_{13} \text{CDC} + b_{14} \text{OCF} \setminus S + b_{15} \text{TF} + b_{16} \text{OCF} \setminus \text{NI} + b_{17} \text{OCF} \setminus \text{CS} + b_{18} \text{LR}$$

بعد تقدير معلمات النموذج أخذت معادلة الانحدار الشكل التالى:

$$Y_2 = 41.630 + 143.030 \text{CDC} \\ (t=12.114) \quad (t=5.031)$$

حيث:

$Y_2$  متوسط فترة التحصيل

$X_{13}$  معدل التغطية للديون قصيرة الأجل (CDC Current Debt Coverage)

د. اختبار معنوية النموذج والمعاملات المقدرة

- بلغت قيمة معامل التحديد  $R^2$  للنموذج (٠,٦٢٨) أى أن المتغيرات المفسرة تشرح ما قيمته ٦٢,٨% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع ويشير ذلك إلى القدرة التفسيرية المتوسطة للنموذج.
- ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لاختبار (F)، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠١) حيث بلغت قيمة F (٢٥,٣٠٨) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠).

- ثبتت معنوية المعلمات المقدرة وفقاً لاختبار (T) حيث كان مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٠٥.

انخلص مما سبق إلى أن النموذجين الأول والثاني قد اجتازا كافة المعايير المطلوبة مما يدل على رفض الفرض الثالث للبحث.  
اختبار الفرض الرابع: لا يوجد تأثير جوهري للنسب المالية والمحاسبية المستنتجة من القوائم المالية الثلاث معاً على تحديد قيمة عمليات البيع الآجل و فترات تحصيلها بالشركة.

لأغراض التحليل الإحصائي تم تحليل الفرض كما هو موضح بالشكل رقم (٦)

شكل رقم (٦)

الفرض الرابع



ولاختبار هذا الفرض تم استخدام كافة المتغيرات التي سبق بيانها، وبيان  
علاقتها بالمتغيرين التابعين في الفروض السابقة، وبإجراء الانحدار المتدرج Stepwise  
Regression، جاءت النتائج كما يلي:

### تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression

❖ النموذج الأول: تأثير متغيرات القوائم المالية الثلاث على قيمة العملاء بعد خصم  
المخصص  
النموذج المقترح

$$Y_1 = a + b_1 QL + b_2 WCT + b_3 Inv T + b_4 Pay T + b_5 CAT + b_6 CG + b_7 GP + b_8 NPM + b_9 ROA + b_{10} ROWC + b_{11} ROE + b_{12} ROI + b_{13} CDC + b_{14} OCF \setminus S + b_{15} TF + b_{16} OCF \setminus NI + b_{17} OCF \setminus CS + b_{18} LR$$

ونتيجة قلة عدد المشاهدات للبيانات المجمع تم إدخال المتغيرات التي أثبت تحليل  
الانحدار المتدرج معنويتها ليصبح النموذج المقترح كما يلي:

$$Y_1 = a + b_2 WCT + b_5 CAT + b_{11} ROE + b_{12} ROI + b_{13} CDC$$

بعد تقدير معلمات النموذج أخذت معادلة الانحدار الشكل التالي:

$$Y_1 = 20.03 + 43.23 CDC + 35.04 ROE + 66.474 ROI + 4.91 CAT$$

(t= 5.898) (t=2.819) (t=1.955) (t=3.730) (t=2.228)

حيث:

$Y_1$  المتغير التابع (العملاء بعد خصم المخصص)  
 $X_{13}$  معدل التغطية للديون قصيرة الأجل (Current Debt Coverage (CDC)  
 $X_{11}$  معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity (ROE)  
 $X_{12}$  معدل العائد على الاستثمار (ROI) Return on Investment  
 $X_5$  معدل دوران الأصول المتداولة (CAT Current Assets Turnover)

- أ. اختبار معنوية النموذج والمعاملات المقدره
- بلغت قيمة معامل التحديد  $R^2$  للنموذج (٠,٨٨٢) أى أن المتغيرات المفسرة تشرح ما قيمته ٨٨,٢% من التغيرات التى تحدث فى المتغيرالتابع ويشير ذلك إلى القدرة التفسيرية المرتفعة للنموذج.
  - ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لاختبار(F)، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠١) حيث بلغت قيمة F (٢٢,٥٠٣) بمستوى معنوية (٠,٠٠١).
  - ثبتت معنوية المعلمات المقدره وفقاً لاختبار (T) حيث كان مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥.

❖ النموذج الثانى:تأثير متغيرات القوائم المالية الثلاث للشركة على متوسط فترة التحصيل  
النموذج المقترح

$$Y_2 = a + b_1 QL + b_2 WCT + b_3 Inv T + b_4 Pay T + b_5 CAT + b_6 CG + b_7 GP + b_8 NPM + b_9 ROA + b_{10} ROWC + b_{11} ROE + b_{12} ROI + b_{13} CDC + b_{14} OCF \setminus S + b_{15} TF + b_{16} OCF \setminus NI + b_{17} OCF \setminus CS + b_{18} LR$$

ونتيجة قلة عدد المشاهدات للبيانات المجمعته تم إدخال المتغيرات التى أثبت تحليل الانحدار المتدرج معنويتها ليصبح النموذج المقترح كما يلى:

$$Y_2 = a + b_2 WCT + b_5 CAT + b_7 GP + b_{10} ROWC + b_{11} ROE + b_{13} CDC$$

بعد تقدير معلمات النموذج أخذت معادلة الانحدار الشكل التالى:

$$Y_2 = 39.339 + 119.204 CDC + 81.036 ROE$$

(t=13.152) (t=4.711) (t=2.736)

حيث:

$Y_2$  (المتغير التابع) متوسط فترة التحصيل  
 $X_{13}$  معدل التغطية للديون قصيرة الأجل  
 $X_{11}$  معدل العائد على حقوق الملكية (ROE Return on Equity)

ب. اختبار معنوية النموذج والمعاملات المقدرة

- بلغت قيمة معامل التحديد  $R^2$  للنموذج (٠,٧٥٧) أى أن المتغيرات المفسرة تشرح ما قيمته ٧٥,٧% من التغيرات التى تحدث فى المتغيرالتابع ويشير ذلك إلى القدرة التفسيرية المرتفعة للنموذج.
- ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لاختبار (F)، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠١) حيث بلغت قيمة F (٢١,٠٣٦) بمستوى معنوية (٠,٠٠١).
- ثبتت معنوية المعلمات المقدرة وفقاً لاختبار (T) حيث كان مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥.

نخلص مما سبق إلى أن النموذجين الأول والثانى قد اجتازا كافة المعايير المطلوبة، مما يدل على رفض الفرض الرابع للبحث.



## القسم الرابع

### النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية

#### ٤-١ النتائج

تتمثل أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

١. بالرغم من وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين المتغيرات المستقلة المستنتجة من قائمة المركز المالي (معدل دوران الأصول المتداولة ونسبة السيولة السريعة ومعدل دوران رأس المال العامل) وكلا من المتغيرين التابعين (العملاء بعد خصم المخصص و متوسط فترة التحصيل)، إلا أن المتغيرات المستقلة المؤثرة بشكل إيجابي على كلا من (العملاء بعد خصم المخصص و متوسط فترة التحصيل) هي (معدل دوران الأصول المتداولة ومعدل دوران رأس المال العامل).

وبناءً على ما يتضح رفض فرض عدم الأول للبحث وقبول الفرض البديل وهو وجود تأثير جوهري للنسب المستنتجة من قائمة المركز المالي على كلا من (العملاء بعد خصم المخصص و متوسط فترة التحصيل).

٢. بالرغم من وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين المتغيرات المستقلة المستنتجة من قائمة الدخل (معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية وصافي الربح على رأس المال العامل ونسبة صافي الربح ونسبة مجمل الربح) وكلا من المتغيرين التابعين (العملاء بعد خصم المخصص و متوسط فترة التحصيل)، إلا أن المتغيرات المستقلة المؤثرة بشكل إيجابي على "العملاء بعد خصم المخصص" هي (معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية)، والمؤثرة على "متوسط فترة التحصيل" هي (نسبة مجمل الربح وصافي الربح على رأس المال العامل ومعدل العائد على حقوق الملكية).

وبناءً على ما يتضح رفض فرض عدم الثاني للبحث وقبول الفرض البديل وهو وجود تأثير جوهري للنسب المستنتجة من قائمة الدخل على كلا من (العملاء بعد خصم المخصص و متوسط فترة التحصيل).

٣. بالرغم من وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين المتغيرات المستقلة المستنتجة من قائمة التدفقات النقدية (معدل تغطية الديون قصيرة الأجل والتدفق النقدي للأصول المتداولة والعائد النقدي للمبيعات) وكلا من المتغيرين التابعين (العملاء بعد خصم المخصص و متوسط فترة التحصيل)، إلا أن المتغير المستقلة المؤثرة بشكل إيجابي

على كلا من (العملاء بعد خصم المخصص ومتوسط فترة التحصيل) هو (معدل التغطية للديون قصيرة الأجل).

وبناءً على ذلك يتضح رفض فرض عدم الثالث للبحث وقبول الفرض البديل وهو وجود تأثير جوهري للنسب المستنتجة من قائمة التدفقات النقدية على كلا من (العملاء بعد خصم المخصص ومتوسط فترة التحصيل).

٤. باستخدام كافة المتغيرات المستقلة التي سبق بيانها، وبيان علاقتها بالمتغير التابع (العملاء بعد خصم المخصص) وجد تأثير جوهري لكل من (معدل التغطية للديون قصيرة الأجل ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار ومعدل دوران الأصول المتداولة)، وكذلك باستخدام نفس المتغيرات المستقلة وبيان علاقتها بالمتغير التابع (متوسط فترة التحصيل) وجد تأثير جوهري لكل من (معدل التغطية للديون قصيرة الأجل ومعدل العائد على حقوق الملكية).

وبناءً على ذلك يتضح رفض فرض عدم الرابع للبحث، وقبول الفرض البديل وهو وجود تأثير جوهري للنسب المستنتجة من القوائم المالية للشركة محل التطبيق، وإمكانية استخدام هذه النسب لبناء نماذج تساعد الإدارة في التنبؤ والتخطيط لعمليات البيع الآجل وفترات تحصيلها.

#### ٤-٢ التوصيات

١. بناءً على النتائج التطبيقية لهذا البحث يمكن ترشيد قرارات البيع الآجل بالشركة، وفترات تحصيلها، بالاعتماد على النماذج المقترح بالدراسة، من خلال استخدام النسب المالية والمحاسبية المستنتجة من القوائم المالية المنشورة.

٢. أن النموذجين المقترحين بالدراسة والذين يستخدمان النسب المالية والمحاسبية المستنتجة من القوائم المالية الثلاث معا الأفضلاً لهما ذو قدرة تفسيرية أكبر مقارنة بالنماذج الأخرى.

٣. توجد العديد من المزايا التي يمكن جنيها من دراسة وتحليل النسب المالية والمحاسبية المستنتجة من القوائم المالية المنشورة للشركات، ولكن الأمر يتطلب مزيد من المرونة والتعاون من جانب هذه الشركات لتوفير المعلومات اللازمة لإجراء هذه الدراسات.

#### ٣-٤ مجالات البحث المستقبلية

يرى الباحث أن المجال مازال متسعاً للكثير من الدراسات والابحاث لبناء نماذج جديدة باستخدام النسب المالية والمحاسبية مع ربطها بمعلومات التكاليف لمساعدة إدارة الشركة في العديد من المجالات مثل ربط الحوافز بالأداء وتقييم الأداء وتفعيل المتابعة والمساءلة وعمليات التنبؤ والتخطيط وصناعة القرارات.

## هوامش البحث:

1. Guadaño, Josefina Fernández, (2006), "The Importance of Forecast Cash Flows Statement in European Accounting Reforms", Journal of Business & Society, (Vol. 19 Iss: 1/2), pp. 80-90.
  - Hannabuss Stuart, (2006), "Information and Decision Making", Industrial Management & Data Systems, (Vol. 87 Iss: 5/6), pp.11 – 14.
  - Robbani, Mohammad G. & Bhuyan, Rafiqul, (2010), "Re-stating financial statements and its reaction in financial market: Evidence from Canadian stock market", International Journal of Accounting & Information Management, (Vol. 18 Iss: 3), pp.188 – 197.
  - Noulas, Athanasios G.& Genimakis, Georgios , (2014), "How do CFOs make capital structure decisions? A survey of Greek listed companies", Studies in Economics and Finance, (Vol. 31 Iss: 1), pp.72 – 87.
2. Allen, David, (1985), "Accepting Those Subjective Answers", Management Accounting, (V.63, Iss: 11), p.15.
  - Kuzmina Jekaterina, (2010), "Emotion's component of expectations in financial decision making", Baltic Journal of Management, (Vol. 5 Iss: 3), pp.295 – 306.
  - Cole Vicky, et al, (2012), "The uniformity-flexibility dilemma when comparing financial statements: Views of auditors, analysts and other users", International Journal of Accounting & Information Management, (Vol. 20 Iss: 2), pp.114 – 141.
  - Hofmann, Erik & Lampe, Kerstin, (2013), "Financial statement analysis of logistics service providers: ways of enhancing performance", International Journal of Physical Distribution & Logistics Management, (Vol. 43 Iss: 4), pp.321 – 342.
  - Anonymous, (2013), "Interpreting and understanding accounts ACCA", The Times 100 Business Case Studies, Edition(18), p. n/a.
  - Tauringana, Venancio & Mangena, Musa, (2014), "Board structure and supplementary commentary on the primary financial statements", Journal of Applied Accounting Research, (Vol. 15 Iss: 3), pp.273 – 290.
  - Glanville bin Mohamad Samsukri & Perry Chad , (2015), "How fund managers in Malaysia make decisions", Qualitative Research in Financial Markets, (Vol. 7 Iss: 1), pp.72 – 87.
3. AlfraihMishari M., (2016), "Have financial statements lost their relevance? Empirical evidence from the frontier market of

Kuwait", Journal of Advances in Management Research, (Vol. 13 Iss: 2), pp.225 – 239.

- Black, Ervin L & Maggina, Anastasia, (2016), "The impact of IFRS on financial statement data in Greece", Journal of Accounting in Emerging Economies, (Vol. 6 Iss: 1), pp.69 – 90.

4. Dale Buckmaster, Scott Jones, (1997), "From balance sheet to income statement: a study of a transition in accounting thought in the USA, 1926-1936, Accounting", Auditing & Accountability Journal, (Vol. 10 Iss: 2).

- David Damant, (2003), "The revolution ahead in financial reporting: a new world – what the income statement means to financial reporting", Balance Sheet, (Vol. 11 Iss: 4).

- Paul, N. Ellinger; et al, (2012), "Balance sheet and income statement issues in ARMS", Agricultural Finance Review, (Vol. 72 Iss: 2).

- Li-Chin Jennifer Ho; et al,(2012), "Bloated balance sheet, earnings management, and forecast guidance", Review of Accounting and Finance, (Vol. 11 Iss: 2).

- Christine, A. Wilson; et al,(2012), "Reporting and usability of ARMS income and balance sheet data", Agricultural Finance Review, (Vol. 72 Iss: 2).

- Ilter Cenap, (2014), "Misrepresentation of financial statements: An accounting fraud case from Turkey", Journal of Financial Crime, (Vol. 21 Iss: 2), pp.215 – 225.

- Shawver, Tara J. & Clements, Lynn H.,(2016), "Emotional Reactions to Financial Statement Fraud", Research on Professional Responsibility and Ethics in Accounting, (vol. 20).

5. Migliore, R. Henry & Bratschun, Neal, (1987), "Using management system balance sheets", Planning Review, (Vol. 15 Iss: 2).

- Erica Steinberg, (1989), "The Balance Sheet: How to Read It and How to Use It", The Bottom Line, (Vol. 2 Iss: 1).

- Michael Chartres, (1990), "Off Balance Sheet Finance", Journal of Property Finance, (Vol. 1 Iss: 1).

- Kim Ferranti, (2003), "Digging deep into derivatives: balance sheet management– making strategic decision-making better", Balance Sheet, (Vol: 11 Iss: 3).

- Gerald, H. Lander & Kathleen, A. Auger, (2008), "The need for transparency in financial reporting: Implications of off-balance-sheet financing and inferences for the future", Journal of Accounting & Organizational Change, (Vol. 4 Iss: 1).

- Wines, Graeme & Scarborough, Helen, (2015), "Australian government budget balance numbers: The hybrid nature of public sector accrual accounting", Accounting Research Journal, (Vol. 28 Iss: 2).
- 6. Hung, H.Y.; et al,(1995), "The Usefulness of Cashflow Statements ", Asian Review of Accounting, (Vol. 3 Iss: 1).
- Steyn B.W.& Hamman W.D., (2003), "Revamping the cash flow statement", Meditari Accountancy Research, (Vol: 11 Iss: 1).
- Dimitrios, V. Kousenidis, (2006), "A free cash flow version of the cash flow statement: a note", Managerial Finance, (Vol. 32 Iss: 8).
- Jooste Leonie, (2006), "Cash flow ratios as a yardstick for evaluating financial performance in African businesses", Managerial Finance, (Vol. 32 Iss: 7), pp.569 – 576.
- Lightstone, Karen; et al, (2014), "Misclassifying cash flows from operations: intentional or not?" International Journal of Accounting & Information Management, (Vol. 22 Iss: 1).
- Mostafa,Wael,(2014), "The relative information content of cash flows and earnings affected by their extremity: UK evidence", Managerial Finance, (Vol: 40 Iss: 7).
- Reza Janjani, (2015), "Comparing US-GAAP and Iran-GAAP operating cash flows to predict future cash flows", Journal of Financial Reporting and Accounting, (Vol. 13 Iss: 1).
- Godfred Adjapong Afrifa, (2016), "Net working capital, cash flow and performance of UK SMEs", Review of Accounting and Finance, (Vol. 15 Iss: 1).
- Monzurul, Hoque & Rakow, KC, (2016), "Do voluntary cash flow disclosures and forecasts matter to value of the firms?" Managerial Finance, (Vol. 42 Iss: 1).
- Mostafa Wael, (2016), "The value relevance of earnings, cash flows and book values in Egypt", Management Research Review, (Vol. 39 Iss: 12).
- 7. Whittington, Geoffrey, (1980), "Some Basic Properties of Accounting Ratios", Journal of Business Finance & Accounting, (Vol. 7, Iss: 2), P.219.
- 8. Casey, Cornelius J., (1980),"The Usefulness of Accounting Ratios for Subjects' Predictions of Corporate Failure: Replication and Extensions", Journal of Accounting Research, (Vol. 18, Iss: 2), p.603.
- Chan, Sow-Lin; et al, (1993)," The demand for accounting ratios: An empirical study", International Journal of Management, (Vol.10, Iss:1), p. 54.

- Amin, Amershi H. & Ehsan, Feroz H., (2000)," The occurrence of fibonacci numbers in time series of financial accounting ratios: Anomalies or indicators of firm survival, bankruptcy and fraud? An exploratory study", Managerial Finance, (Vol. 26, Iss: 11), pp. 5-20.
- Lantto, Anna-Maija& Sahlström, Petri, (2009), "Impact of International Financial Reporting Standard adoption on key financial ratios", Accounting & Finance, (Vol. 49 Iss: 2), pp341-361.
- Aripin Norhani; et al, (2011), "Insights on the diversity of financial ratios communication", Asian Review of Accounting, (Vol. 19 Iss: 1), pp.68 – 85.
- Ahrendsen, Bruce L. & Katchova Ani L., (2012), "Financial ratio analysis using ARMS data", Agricultural Finance Review, (Vol. 72 Iss: 2), pp.262 – 272.
- Majercakova, Daniela& Skoda, Miroslav, (2015), "Fair value in financial statements after financial crisis", Journal of Applied Accounting Research, (Vol. 16 Iss: 3), pp.312 – 332.
- Zeller, Thomas L.; et al, (2016), "Have changes in business practices and reporting standards changed the taxonomy of financial ratios?" American Journal of Business, (Vol. 31 Iss: 2), pp.85 – 97.
- 9. Peies, Yoram C. & Schneller, Meir I., (1982)," Financial Ratios and the Analysis of Marketing Policy", European Journal of Marketing, (Vol. 16 Iss: 5), pp12-21.
- 10. Morris, Michael H& Donald, Ricketts, (1994), "Historical Cost and Specific Inflation-Adjusted Financial Ratio Comparison", The Mid - Atlantic Journal of Business, (Vol. 22, Iss: 2), P.29.
- 11. Barnes Paul, (1999),"Predicting UK Takeover Targets: Some Methodological Issues and an Empirical Study", Review of Quantitative Finance and Accounting, (Vol. 12, Iss: 3), pp.283-301.
- 12. Peles, Yoram C. & Schneller, Meir I., (2006), "Financial Ratios and The Analysis of Marketing Policy", European Journal of Marketing, (Vol. 16 Iss: 5), pp.12 – 21.
- 13. Omran Mohammed, Ragab Ayman, (2006),"Linear Versus Non-linear Relationships between Financial Ratios and Stock Returns: Empirical Evidence from Egyptian Firms", Review of Accounting and Finance, (Vol. 3 Iss: 2), pp.84 – 102.
- 14. Cordis, Adriana S., (2014),"Accounting Ratios and the Cross-section of Expected Stock Returns", Journal of Business Finance & Accounting, (Vol. 41, Iss: 9-10), P. 1157.

15. O'Neill, J A., (1979), "One Path through the Productivity Measurement Jungle", Management Accounting, (Vol. 57, Iss: 1), P.38.
16. McDonald, Bill & Morris, Michael H., (1984), "The Statistical Validity of the Ratio Method in Financial Analysis: An Empirical Examination", Journal of Business Finance & Accounting, (Vol. 11, Iss: 1), P.89.
17. Ziebart, David A., (1987), "The Effects of Annual Accounting Data on Stock Returns and Trading Activity; A Causal Model Study", Journal of the American Statistical Association, (Vol. 82, Iss: 399), p733.
18. Shriver, Keith A, et al., (1993), " A Comparison of Historical Cost and Current Cost Financial Ratio Patterns Using A Refined Cash-Flow Measure", Journal of Economic & Social Measurement, (Vol. 19 Iss: 4), pp281-304.
19. Kane, Gregory D., (1997), "The impact of recession on the value-relevance of accounting ratios", The Mid- Atlantic Journal of Business, (Vol. 33, Iss: 3), pp. 203-218.
20. Kane, Gregory D. & Meade, Nancy L, (1998), " Ratio Analysis Using Rank Transformation", Review of Quantitative Finance & Accounting, (Vol. 10 Iss: 1), pp59-74.
21. Chan, John K.W; et al, (2005), " Construction firms at the crossroads in Hong Kong: Going insolvency or seeking opportunity", Engineering Construction & Architectural Management, (Vol. 12 Iss: 2), pp111-124.
22. Hamdi, F. Ali & Abdelrazzak, Charbaji, (2006), "Applying Factor Analysis to Financial Ratios of International Commercial Airlines", International Journal of Commerce and Management, (Vol. 4 Iss: 1/2), pp.25 – 37.
23. Leepsa, N. M., (2012), "Merger Performance: The Marriage between SAIL and MEL", Amity Management Review, (Vol. 2 Iss: 2), p69-79.
24. Reddy, K Srinivasa; et al, (2013), "Corporate mergers and financial performance: a new assessment of Indian cases", Nankai Business Review International, (Vol. 4, Iss: 2), pp: 107-129.
25. MacDonald, Graeme, (1975), " An Academic Perspective of Accounting", Accountancy, (Vol.86, Iss: 986), p.60.
26. Stevens, Robert E, (1975), "Retail Managers: Information Availability and Usage", Journal of Retailing, (Vol. 51 Iss: 2), p.53.



27. Deakin, Edward B., (1976)," Distributions of Financial Accounting Ratios: Some Empirical Evidence", Accounting Review, (Vol. 51 Iss: 1), p.90.
28. Burns, Thomas J& Coffman, Edward N, (1977),"The Ascending Profession of Accounting", The CPA Journal, (Vol.47, Iss: 2), p.11.
29. Schwan, Edward S, (1984), "Understanding Financial Statements", Business, (Vol. 34, Iss: 2), P.37.
30. Rege, Udayan P., (1984), "Accounting Ratios to Locate Take-Over Targets", Journal of Business Finance & Accounting, (Vol. 11, Iss: 3), P.301.
31. Tippett, Mark, (1990), "An Induced Theory of Financial Ratios", Accounting & Business Research, (Vol.21, Iss: 81), pp77-85.
32. Mitchell, Jason D& Goh, Steven W., (1995), "A Note on The Relationship Between Reported Cash Flow Measures Ratios and Their Accrual Counterparts", Accounting & Finance, (Vol. 35 Iss: 1), pp47-62.
33. Hodge, Jennifer Christine, (2002),"Environmental responsibility and financial return: The win-wins of strategic environmental management", ProQuest Dissertations and Theses, p.118.
34. Chan, John K.W; et al, (2005), " Construction firms at the crossroads in Hong Kong: Going insolvency or seeking opportunity", Engineering Construction & Architectural Management.(Vol. 12 Iss: 2), pp111-124.
35. Law, Shee Boon, (2006),"The choice of fixed accounting ratios as safe harbours in thin capitalisation rules - some guidance from commercial debt contracts", Australian Tax Forum, (Vol. 21, Iss: 2), pp: 363-386.
36. Hyndman, Noel& McKillop, Donal, (2006),"Monitoring, Supervision and The Use of Accounting Ratios: A Study Within The Irish Credit Union Movement", The Irish Accounting Review, (Vol. 13, Iss: 1), pp: 69-96.
37. Zainudin Emie Famieza, Hashim Hafiza Aishah, (2016), "Detecting fraudulent financial reporting using financial ratio", Journal of Financial Reporting and Accounting, (Vol. 14 Iss: 2), pp.266 – 278.
38. Li George, (2016), "Growth options, dividend payout ratios and stock returns", Studies in Economics and Finance, (Vol. 33 Iss: 4), pp.638 – 659.

## ملحق البحث

### جدول رقم (١)

#### نتائج كلموجروف سمير نوف

المتغير	وصف المتغير	قيمة كلموجروف سمير نوف	مستوى المعنوية
Y1	العملاء بعد خصم المخصص	٠,٤٨٣	٠,٩٤٧
Y2	متوسط فترة التحصيل	٠,٥٤٨	٠,٩٢٤
X1	نسبة السيولة السريعة	٠,٦٦٩	٠,٧٦٢
X2	معدل دوران رأس المال العامل	٠,٩٣٠	٠,٣٥٣
X3	معدل دوران المخزون	٠,٧٠٢	٠,٧٠٧
X4	معدل دوران الذمم الدائنة	٠,٥٧٥	٠,٨٩٥
X5	معدل دوران الاصول المتداولة	٠,٨٦٩	٠,٤٣٦
X6	الفجوة النقدية	٠,٤٨٤	٠,٩٧٣
X7	نسبة مجمل الربح	١,٠٠٤	٠,٢٦٥
X8	نسبة صافي الربح	٠,٩٣٤	٠,٣٤٧
X9	العائد علي الاصول	٠,٥٥٧	٠,٩١٥
X10	صافي الربح علي ر.م العامل	٠,٦١٢	٠,٧٤١
X11	معدل العائد علي حقوق الملكية	٠,٦٦٥	٠,٧٦٨
X12	معدل العائد علي ر.م المستثمر	٠,٧٠٧	٠,٦٩٩
X13	معدل التغطية للديون قصيرة الأجل	٠,٣٥٦	٠,٧٥٧
X14	العائد النقدي للمبيعات	٠,٧٢٧	٠,٦٦٧
X15	المرونة الاجمالية	٠,٣٥٨	٠,٧٦٣
X16	عائد التدفق النقدي	٠,٧٥٤	٠,٦١٨
X17	التدفق النقدي للاصول المتداولة	٠,٣٤٦	٠,٨٢٤
X18	معيار السيولة النقدية	٠,٣٥٢	٠,٧٥١

جدول رقم (٢)

نتائج الارتباط الخطى بين المتغيرين التابعين والمتغيرات المستقلة  
والمتغيرات المستقلة وبعضها البعض

المتغيرات	X1	X2	X3	X4	X5	X6
Y1	(*)٠,٥٦٩	(*)٠,٥٠٨	٠,١٦٤	٠,٠٨٦-	(*)٠,٥٨٣	٠,٠٧٨
Y2	(*)٠,٥٢٨	(*)٠,٤٥٦	٠,٠٨٥	٠,١١٢-	(*)٠,٥٤٧	٠,٠٨٩
X1	١	٠,١٣٦	٠,٣١٧-	٠,٤١٥	(*)٠,٥٤٦	٠,٤٣٣-
X2		١	٠,١٨٣	٠,٣٨٧-	٠,١١٩-	(**)٠,٦٤١
X3			١	٠,١٤٩-	٠,١٢٨-	٠,٣٠٨
X4				١	٠,٢٨٧	(*)٠,٥٠٦
X5					١	٠,٣٤١-
X6						١

(\*\*) علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١.

(\*) علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠٥.

جدول رقم (٣)

نتائج الارتباط الخطى بين المتغيرين التابعين والمتغيرات المستقلة  
والمتغيرات المستقلة وبعضها البعض

المتغيرات	X7	X8	X9	X10	X11	X12
Y1	(*)٠,٥٩٧	(**)٠,٦٢٢	٠,٤٥٨	(**)٠,٦٣٣	(**)٠,٦٥٣	(**)٠,٦٩٤
Y2	(**)٠,٦٢٢	(**)٠,٦١٧	(*)٠,٥٠٦	(*)٠,٥٥٢	(**)٠,٦١١	(**)٠,٦٠٨
X7	١	(**)٠,٩٣١	(**)٠,٨٠٠	٠,٣٢٩	(*)٠,٤٨٧	(*)٠,٥٧٤
X8		١	(**)٠,٨٥٧	٠,٤٧٥	٠,٣٩٤	(**)٠,٦٧٢
X9			١	٠,٢٨٥	٠,٢٨٤	(**)٠,٦٧٦
X10				١	٠,١٨٥	٠,٦٨٠
X11					١	٠,٢٩٣
X12						١

(\*\*) علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١.

(\*) علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠٥.

جدول رقم (٤)

نتائج الارتباط الخطى بين المتغيرين التابعين والمتغيرتين المستقلة والمتغيرتين المستقلة وبعضها البعض

المتغيرات	X13	X14	X15	X16	X17	X18
Y1	(**)٠,٧٤١	(**)٠,٦٩٧	٠,١٥٤	(*)٠,٥٥١	(**)٠,٧١٥	٠,١٥٣
Y2	(**)٠,٧٩٢	(**)٠,٧٦٨	٠,٢١٠	٠,٤٦٦	(**)٠,٧٧٠	٠,٢٠٩
X13	١	(**)٠,٩٦٢	٠,١٤٦	(*)٠,٥٨٧	(**)٠,٩٩٧	٠,١٤٤
X14		١	٠,٢٦٧	٠,٤٦١	(**)٠,٩٦٥	٠,٢٦٥
X15			١	٠,٣٤٩-	٠,١٤٨	(**)٠,٩٨٢
X16				١	(*)٠,٥٤٧	٠,٣٥١-
X17					١	٠,١٤٧
X18						١

(\*\*) علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١.

(\*) علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠٥.